متى ننهض بمسؤولياتنا..؟

■ المواطنة لا تعني الحصول على الحقوق وترك الواجبات بل هي مزيج بين الاثنين ..لذلك يجب أداء الواجب والبحث عن الحقوق بشكل متواز .. والواجبات هي ما نطلق عليه بالمسؤوليات الملقاة على عاتق كل فرد من مسؤولية أخلاقيه وإنسانية ومواطنة وغيرها.. إن إحساس أفراد المجتمع بمسؤوليتهم نحو أنفسهم ومجتمعهم وأفـراد المجتمع الإنساني بصفة عامة هي ركن هام وأساسي في الحياة وبدونها تصبح الحياة فوضى وتشيع شريعة الغاب حيث يأكل القوي الضعيف ولا يجد من يناصره وينعدم التعاون والبناء بانقطاع التواصل الإنساني بين البشر..

كتب/ نافع عبدالرقيب

السؤال الذي يطرح نفسه هو من يقوم بتحمل المسؤولية نحو الفرد والمجتمع وقضاياه اهو الفرد أم الدوله أم الاثنان معا..؟

– إنه حين يلقي الأفراد بالمسؤولية في تحمل الأعباء أو حماية وصيانة المصلحة ألعامة على الدولة فقط أمر خاطئ لأن هذه الاتهامات تتخذ طابعا يسلب من أفراد المجتمع دورهم في المشاركة في تحمل المسؤولية وتنتزع منهم الحرية لأنها تعطي مبررات أكثر للتدخل بكل شيء وفرض القيود.. علما انه أثبتت الدراسات العلمية انه بدون مساهمة الفرد على سبيل المثال بحماية نفسه والإبلاغ عن الجريمة والحفاظ على مسرحه لا تستطيع الأجهزة الأمنية فعل شيء .. لذلك فالمسؤولية جماعية يتشارك بها الفرد والمجتمع ويتفاعلان في تحمل المسؤوليات بنسب معينة وادوار واضحة سواء كان ذلك حسب القوانين والتشريعات البشرية أو بحسب التشريعات السماوية والتي منها ديننا الإسلامي.. وهذا ما أكده خاتم الأنبياء والرسل محمد صلى الله عليه وآله وسلم قبل١٤٣٣ سنة بقوله »كلكم راع ومسئول عن رعيته« موضحاً ذلك بالقول: (ألا كلكم راع، وكلكم مسئول عن رعيته، فالأمير الذي على الناس راع، وهو مسئول عن رعيته، والرجل راع على أهل بيته، وهو مسئول عنهم، والمرأة راعية على بيت بعلها وولده، وهي مسئولة عنهم، والعبد راع على مال سيده، وهو مسئول عنه، ألا فكلكم راع و مسئول عن رعيته) رواه مسلم في صحيحة عن ابن عمر.

وبعد أن تأكدت لنا أهمية التكافل والتعاون وان المسؤولية مسؤولية الجميع فإن هذه المسؤوليات تبدأ من مسؤولية الفرد داخل أسرته من حيث تربية الأبناء وتثقيفهم وزرع روح المسؤولية الجماعية.. إضافة إلى مسؤوليته داخل الإطار الأصغر للحي الذي يسكن فيه وهي ما ندرجها ضمن المسؤولية الاجتماعية العامة ..لتنتقل المسؤولية للفرد إلى مكان عمله بالقيام بالإعمال المناطة به بروح المسؤولية والإتقان إضافة إلى واجباته الإنسانية تجاه زملائه وأصدقائه والمتعاملين معه ومن يخدمهم ومحيطه.. ومن ثم المسؤولية في مجال المجتمع بصفة عامة بالعمل بمبدأ الشراكة في تأمين الحقوق العامة تجاه أفراد المجتمع وتجاه الممتلكات والمرافق العامة وقضايا المجتمع تعد أساس المواطنة الصالحة.. وأيضاً الإسهام في حماية الحقوق الخاصة للغير من باب التكافل..

فليس من المقبول منطقاً أن أمارس سلوكا خاطئا وأطالب الآخرين أو الغير بتحمل المسؤولية ..فكيف أحمل الدولة نظافة الأحياء والشوارع في الوقت الذي نرمي بالمخلفات نحن بالشوارع أو نشاهد بصمت من يعمل ذلك أو أن اربط الكهرباء بطريقة عشوائية وأحمل الكهرباء مسؤولية حريق المنزل أو غيره من نتائج هذا التصرف ..كما انه من غير المقبول أن تشاهد منزل جارك أو غيره ينهب فتقول هذا ليس من شأني فاليوم عند جارك وغدا في دارك.

وهناك الكثير من مظاهر تدني المسؤوليات الشخصية والاجتماعية لأفراد مجتمعنا نجدها تبرز كثيرا بسلوكيات ومفاهيم عديدة منها التهاون واللامبالاة وهذا ما نلاحظه في انهيار العديد من المؤسسات في بلادنا وفي مؤسسة الثورة عندنا مثل واضح حيث استمررنا نحن العاملون في المؤسسة بالتهاون واللامبالاة تجاه الفساد المالي حتى وصل الحال بنا إلى عدم القدره على استلام رواتبنا وغيرها من الحقوق بأوقاتها والأخطر تهاون بعض الزملاء في الشؤون المالية إزاء مبالغ التأمينات وغيرها..لنتجه لتحميل المسئول الأول في المؤسسة متناسين واجبنا وخطأنا ننسى انه أن كانت هناك أياد أمينة تتحمل مسؤولياتها لرفضت أو منعت هذا التسيب المالي والإداري لنكون جميعنا فاسدين أو مشاركين بالصمت ..

ومظهر آخر يتمثل بالعزلة (عزل النفس) والتفكك والفرار من المسؤولية والخوف وهذا ما نجده في عزل النفس والفرار من أداء الواجبات لدى بعض النزهاء سواء لعدم وجود من يسمعهم أو يقف معهم أو لضعف في الشخصية للفرد ..

ومن الأمثلة العامة لسلوكياتنا الخاطئة في الشارع ما نلاحظه ونمارسه في كثير من الأحيان من رمي القمامة في غير أماكنها والوقوف الخاطئ للمركبات وأيضا تجاوز القانون بالرشوة (حق القات) وغيرها ..

■ إن كل شخص مطالب اليوم بحماية نفسه وحياته على المستوى المادي والمعنوي في سلامته الشخصية ووعيه لصحته وصحة أسرته وتأمين مصدر عيشه بالطرق المشروعة.. و مطالب أيضاً ومسئول عن تربية أبنائه وتثقيف نفسه وأبناء مجتمعه والمحافظة على تماسك المجتمع ودرء الأخطاء الثقافية والاجتماعية عنه..

كما انه مطالب بحماية بيئته الخاصة والعامة بحماية منجزات وطنه والممتلكات ألعامة.مطالب بتحمل المسؤولية وواجباته أينما كان ..وعدم التساهل في ذلك..

هذه المسؤولية لا تتشكل بين عشية وضحاها وإنما تتم خلال مدة قد تستغرق عدة سنوات وهي المدة التي تؤثر فيها التنشئة الاجتماعية وعواملها المختلفة ومن سيؤثر على الفرد من أسرة وأقران ومسجد ومدرسة ووسائل إعلام وغيرها...

لذلك وجب علينا نحن المثقفين البدء بأنفسنا وبأسرنا ومحيطنا الاجتماعي إذا أردنا بناء وطن لأبنائنا ولنا نفتخر به..ونعتز به يحفظ لنا ولأبنائنا الحياة الكريمة..

فهل نبدأ...؟؟

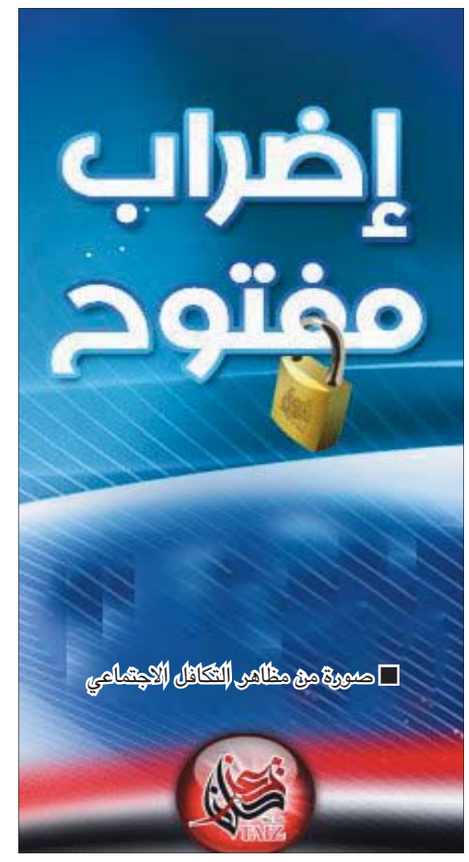

سالمين يشارك العمال

الشرطة المجتمعية دروس مستفادة

عقيد/ عبد الغني الوجيه

■ لانمل تكرار ما قلناه إن كان في التكرار فائدة لأن فيه تذكير وذلك ما أمر المولى سبحانه وتعالى به نبينا الكريم عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة وأزكى التسليم في سورة الذاريات آية (٥٥) □وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين) .

وقبل العودة إلى حديثنا الّذي توقف لفترة طويلة عن الشرطة المجتمعية وأهمية انتهاجها وتطبيقها في نظامنا الشرطي والأمني كواقع لابد منه بحكم اتساع دائرة الإجرام الناتج عن تسهيلات قدمتها التكنولوجيا المتطورة للمجرمين والعصابات الإجرامية قبل ذلك لنا أن نقف وقفة بسيطة مع الأحداث التي مررنا ومرت بها بلادنا على مدار عام كامل .

لعل الجميع بمختلف انتماءاتهم السياسية اجمعوا على أن الأمن مطلب للوطن ولكل مواطن بل وأدركوا أن الشرطة لكي تقوم بدورها على الوجه المطلوب منها فلابد من تعاون كل فرد في المجتمع معها .

ومع الصفحات الجديدة التي نفتحها في حياتنا لابد لكل منا أن يسأل نفسه أين هو موقع صفحة الاهتمامات الأمنية والتعاون مع الشرطة ؟

يجب أن تكون هي الأولى وأن يكون التعاون مع الشرطة أول اهتماماتنا إن كنا نتبع الصادق المصدوق الذي قال في الحديث الشريف الّي رواه البخاري في « الأدب المفرد « برقم ٣٠٠ : (من أصبح منكم آمناً في سربه، معافاً في بدنه ، عنده قوت يومه ، فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها).

ولأن نتاج التعاون بين الشرطة والمجتمع دائماً يصب في صالح المجتمع المتلقي للخدمة الأمنية أما الشرطي المؤدي لها فإن ثمرة ذلك التعاون يكون زيادة في الأعباء عليه.

والتعاون المطلوب يسر جداً بسرعة الابلاغ عن الحوادث والجرائم إلى الرقم المجاني (١٩٩) أو رقم مركز الشرطة المختص إن أمكن وكذا القيام بواجب التوعية لدى الآخرين وحضور الفعاليات والندوات التي من شأنها إزالة الخوف من الجريمة وتحصين المجتمع من أن يقع في براثنها إلى آخر هذه المسائل البسيطة التي لا تكلف الفرد الكثير من وقته وجهده لكنها في المقابل تؤتي ثمارها إليه وإلى كافة فئات المجتمع الأخرى في شكل أمن واستقرار يطمئن معه إلى سلامته وسلامة كل أفراد أسرته ومجتمعه وسلامة وطنه .. وهكذا تترابط العوائد لتصل إلى تحسين مستوى معيشة الفرد المرتبط بتحسن ظروف اقتصاد البلد الذي يعد شرطاً لقدوم المستثمرين وتدفق الأموال وهكذا ..

المسألة بسيطة إن حسبناها بطريقة صحيحة ، وما دمنا عدنا والعود أحمد بإذن الله فسيكون لنا لقائنا الأسبوعي الذي نستقي في الغالب مواضيعنا المتعلقة بالأمن والمجتمع من مقترحاتكم على صفحة (اصدقاء الشرطة) على الفيس بوك وعلى البريد الألكتروني أدناه .

همسة أمنية :
الحديث بالهاتف أثناء القيادة يشتت انتباهك ، إحرص على أن تكون يقظا لتفادي مفاجآت الطريق.

alwajih@yahoo.com

إلى وزير الداخلية

تعرَّض الزميل/ شعيب شجاع الدين لحادثة سرقة حقيبة يد نفَّذها شخصان يستقلان درّاجة نارية في سوق البليلي، وكانت الحقيبة تحتوي على مبلغ (٣٠٠,٠٠٠) ريال خاصة بالزميل شعيب.. بالإضافة إلى مجموعة شيكات ومستندات خاصة بمستحقات موظفي مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر تصل قيمتها إلى أكثر من مليوني ريال.

نأمل من وزير الداخلية التوجُّه إلى مدير قسم البليلي للاهتمام بالقضية وسرعة إلقاء القبض على الجناة.

خلال عامي 1431و1432هجرية :

52 قضية واردة إلى الشعبة الجزائية الاستئنافية المتخصصة بالحديدة

■ بلغ إجمالي عدد القضايا الواردة إلى الشعبة الجزائية الاستئنافية المتخصصة بمحافظة الحديدة خلال عامي ١٤٣١ و١٤٣٢ هجرية ٥٢ قضية منها (٢٠) قضية حيازة مواد مخدرة بقصد الاتجار و(٣) قضايا حيازة مواد مخدرة و(٢)قضية تصدير مواد مخدرة وقضية واحدة حيازة مواد مخدرة وحرابة و(٥) قضايا حرابة وقضية واحدة حرابة واختطاف و(٢) قضية اختطاف واغتصاب و(١٢) قضية اختطاف وقضية واحدة اختطاف وايذاء عمدي وقضية واحدة تشكيل عصابة مسلحة للاختطاف والتقطع والحرابة وقضية واحدة تشكيل عصابة مسلحة لنهب الاراضي وقضية واحدة اشعال حريق عمد وسكر وقضية واحدة اعتداء على شهود.

وأوضح القاضي / نجيب محمد الفقيه رئيس الشعبة الجزائية الاستئنافية المتخصصة بمحافظة الحديدة في تصريح لـ«قضايا وناس» أنه تم الفصل في (٢١) قضية من القضايا الواردة بأحكام قضائية منها (١٠) قضايا حيازة مواد مخدرة بقصد الاتجار و(٦) قضايا اختطاف وقضية واحدة اختطاف وحرابة وقضية واحدة اعتداء على شهود وقضية واحدة حريق عمد وقضيتان اختطاف واغتصاب تراوحت مدة الأحكام فيها من ستة أشهر مع وقف التنفيذ إلى (٢٥) سنة .

من ملفات الشرطة:

قتيل في حُفرة العَبَّارة!!

عرض وتحليل/ حسين كُريش

■ القاتل في هذه الجريمة لم تكن لديه أية خلافات سابقة أو عداء من قبل ليكون دافعاً للتخلص منه، كما لم يحدث بينه وإياه شيء مما قد يعكِّر الصفو أو يخدش روح العلاقة وصلة القرابة التي كانت أشبه بالسمن على العسل، ومع ذلك فقد ارتكب – أي الجاني – جريمته عمداً مع سبق الإصرار والترصُّد وبطريقة لم تكن تخطر حتى لإبليس اللعين.. حيث قام المتهم بالتنفيذ بعد التخطيط والترتيب والتدبير وكذلك بالاستدراج المسبق، والأداة التي استخدمها في ارتكاب الجريمة كانت من الغرابة وتدل على تفكير شيطاني جهنمي، ولسبب غير معقول ولا يمكن أن ينتبه إليه حد.. وهناك غير ذلك ما هو أغرب وأعجب.. ومع التفاصيل:

ذلك اليوم كان السبت، والوقت كان الثالثة والربع عصراً حين وصل أحد المواطنين واسمه «حميد» إلى إدارة البحث الجنائي بمحافظة تعز، وأبلغ بشكل رسمي عن اختفاء أخيه الذي أفاد عنه بأن اسمه «علي قاسم» يبلغ من العمر ٥٠ (عاماً)، يعمل صاحب محل للتنجيد كائن في حي حوض الأشراف بمدينة تعز، وأنه قد اختفى منذ اليوم السابق الجمعة، وأنهم بحثوا عنه وسألوا عليه في أماكن مختلفة ولم يعثروا له على أثر، ولا أحد يعرف أين هو.. ولا كيف اختفى.. أو ما مصيره..؟!

ثم في نفس مساء هذا اليوم السبت (يوم البلاغ) والساعة حوالي السابعة وعشر دقائق عشاءً وصل بلاغ آخر إلى إدارة البحث الجنائي والبلاغ من عمليات أمن محافظة تعز، ويفيد عن تلقيها (أي العمليات) بلاغاً بوجود جثة شخص قتيل ومجهول بمنطقة الخط الدائري جنوب مدينة القاعدة، والمكان الموجودة فيه الجثة هو أقرب في الاختصاص إلى تعز أقرب منه إلى محافظة إب، وعليهم التحرُّك والانتقال الفوري لعمل الإجراءات.

فتحرّكوا منتقلين من البحث عقب هذا البلاغ وبعد إبلاغ مدير إدارة البحث العقيد/ منير الجندي بذلك وتلقي التوجيه من هذا الأخير بسرعة الانتقال.. وكان الانتقال في البداية إلى المكان من قبل رجال مركز شرطة الجند كونه الأقرب، وتبعهم في الوقت ذَاته مناوب الأدلة الجنائية الذي تم إبلاغه وقام وهم إلى جانبه بإجراء المعاينة الفنية والتصوير للمكان والجثة وتحريز الآثار المعثور عليها.

وكانت الجثة كما ظهرت أثناء المعاينة مرمية في حفرة أمام عبّارة للسيول بالخط الدائري، وموضوع عليها حجر، وبدت متآكلة منها الأطراف (الأيدي والأرجل)، وأجزاء من الجسم مهشّمة، وكانت كأنها سُحبت ونُقلت من مكان آخر إلى المكان المعثور عليها فيه، مما يشير إلى أن واقعة الجريمة لم تكن في ذات المكان وإنما في مكان آخر، أو هذا ما ترجّح لدى مختص الأدلة الجنائية ورجال مركز شرطة الجند خلال ذلك.

ثم انتهى رجال المركز وخبير الأدلة من إجراءات المعاينة، وبعد ذلك قاموا بنقل الجثة من المكان إلى مستشفى الثورة بتعز لحفظها بثلاجة المستشفى مؤقتاً حسب المتبع.

وفي هذا الوقت بالذات كان وصول البلاغ إلى البحث عن الجثة وتحركهم، وقد انتقلوا – أي من البحث – إلى المستشفى لإجراء معاينة سريعة للجثة وهم العقيد/ محمد الطيار – رئيس قسم مكافحة القتل والاعتداء، والمقدم/ سهيم العباسي، وبعض المساعدين الآخرين بجانبهما والذين قاموا بإجراء المعاينة، ولاحظ الضابطان (الطيّار والعباسي) خلال ذلك أن أوصاف الجثة تنطبق إلى حد كبير على أوصاف الرجل المبلّغ عن اختفائه بنفس اليوم من قبل شقيقه وهو «علي قاسم».. فاحتفظا بهذه الملاحظة، واهتمّا بها، ثم قاما بعد ذلك باستدعاء شقيق الرجل المفقود (المبلِغ) مع بعض الأقرباء الآخرين، وعرضا عليهم الجثة للتعرُّف عليها، فتعرّفوا على الجثة وقالوا أنها لنفس قريبهم الرجل المفقود والمبلّغ عنه «علي قاسم».. فكان بهذا ن قطع الضابطان شوطاً وانتهيا من نصف المسافة في مهمتهما، مهمة المتابعة والتحقيق لكشف ملابسات الجريمة وغموضها وضبط الفاعل فيها.

وكان هما (الطيّار والعباسي) من تكلّفا فيما بعد بتولي القضية، والاستمرار بمتابعتها وجمع استدلالاتها وكشف هوية الجثة مع كشف هوية الفاعل المجهول وضبطه.

وقد قام الضابطان بعد التعرُّف على الجثة وكشف هويتها والتأكد من أنها لنفس الرجل صاحب محل التنجيد (المبلّغ عن اختفائه) بطلب جميع أقرباء هذا الأخير وفتح معهم المحاضر لأخذ إفاداتهم ومعلوماتهم حول قريبهم المجني عليه، والتركيز أثناء ذلك على من كان له علاقة به أو آخر من إلتقى به وكان معه قبل اختفائه.

والذين أُخذت أقوالهم وإفاداتهم من الأقرباء هم ولد المجني عليه الأكبر والذي اسمه «أكرم» وولده الأصغر الآخر واسمه «هشام» وهذا كان طالباً وعمره ١٦ (عاماً) ويعمل في محل والده (القتيل)، ويسكن بحوض الأشراف، وكذلك أقوال ابنته وزوجته وشقيقه وبعض الأقرباء غيرهم، والذين أكدوا جميعهم في إفاداتهم بأنهم قد صُدموا لما حدث لقريبهم المجني عليه، وأنه كان مسالماً ورجل خير، وليس له عداء أو خلاف مع أحد، وأنه في مساء الجمعة وكانت الساعة الثامنة بعد العشاء خرج من المحل وذهب بصحبة صهرهم أو نسيبهم «زوج إبنته» والذي يُدعى «بسّام» وذلك على الباص التابع للأخير، وهو باص رقم خصوصي.. حيث جاء إليه الصهر المذكور وأخذه من المحل، وسارا بالباص، ثم عاد بعد ذلك الصهر المدعو «بسّام» بالباص لوحده، وكان الوقت متأخراً في الليل، ولم يعد معه الرجل (المجني عليه)، وعندما سألوه عنه أجابهم أو أخبرهم أنه ذهب وإياه على الباص وتركه بجوار مستشفى التعاون الكائن بحي المسبح وذلك حسب طلبه، لأنه طلب منه أن ينزله هناك ويروح، دون أن يعرف أين سار؟ وكيف اختفى..؟!

كما أفادوا عن الصهر هذا المدعو «بسّام» بأنه سبق وقام بالدخول إلى محل عمّه (المجني عليه) ذات مرة وأقدم على سرقة النقود التي كانت بداخله، وكذلك أخذ بعض الأشياء في المحل والتي كانت عبارة عن أمانات خاصة بالزبائن وموضوعة لدى عمّه (المجني عليه) بالمحل.. وأن هذه الحادثة وقعت قبل فترة ليست بالبعيدة، وأنهم (الأقرباء) على ضوء ذلك يوجهون الاشتباه أو الاتهام إلى صهرهم المشار إليه المدعو «بسّام»، ويطلبون استدعائه أو إحضاره لإجراء التحقيقات معه والتأكد حوله لقطع الشك باليقين.

فقام الضابطان بناءً على هذا بإحضار الصهر المدعو «بسّام» وإيداعه الحجز مؤقتاً على سبيل التحري، في الحين الذي تحرّكا للانتقال إلى محل العثور على الجثة بالقاعدة لإجراء المعاينة للمكان والمنطقة المحيطة به، فعثرا هناك عند وصولهما ومعاينتهما للمكان بدقة على شيء جعلهما يتجهان آنئذ في الاشتباه والتركيز بالاتهام على شخص آخر غير الصهر «بسّام» المحتجز رهن التحرّي.. فمن هو ذلك الشخص المشتبه يا تُرى؟ وما هو ذلك الشَيء الذي عثر عليه في المكان وجعل البحث يتجه بالإتهام نحو الشخص غير الصهر؟ ومن هو الفاعل والقاتل الحقيقي؟! وكيف ارتكبت الجريمة؟ ولماذا؟ ومن أوصل (المجني عليه) إلى القاعدة في نفس الليلة؟ وأين أرتكبت الجريمة؟ و ..... و.....؟؟!!

كل هذا وغيره عزيزنا القارئ ما ستعرفه وتقرأه إن شاء الله تعالى خلال عدد الأحد القادم في الحلقة الثانية والأخيرة.